على الفلاح ان يعيش بـ ١٩ جنيها ونصف سنويا هو وعائلته بينما المعدل اللازم لتغطية اود عائلة فلاحية ، كما يقول التقرير نفسه ، هو ٢٦ جنيها . « ان طبقة الفلاحين هي في الحقيقة الطبقة الوحيدة التي يتحتم عليها ان تساعد في القيام بعبء جميع انواع الضرائب في فلسطين ... ان السياسة التي تتبعها الحكومة ترمي الى وضع الفلاح في حالات اقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي»(٤٤).

لقد كان للهجرة اليهودية ، والمسألة المهمة المرتبطة بها وهي تحويل الاقتصاد « الفلسطيني » من اقتصاد زراعي عربي الى اقتصاد صناعي يهودي اثرهما المباشر على الفلاح العربي الصغيربالدرجة الاولى كما رأينا : ان الاعفاءات الضريبية التي كانت تمنح للمهاجرين اليهود ، والاعفاءات التي كانت تغطي استيرادات تتعلق بتنشيط الصناعة اليهودية وذلك بفرض ضريبة جمركية عالية على المنتوجات المستوردة ، وباعفاء المواد الخام ، والمواد المصنوعة صنعا اوليا ، والفحم والاكياس والالات .. الخ من الضرائب الجمركية كانت تعوض عن طريق ابتزاز الفلاح العربي. فقد ارتفع معدل ضريبة الجمرك من ١١ بالمئة في بدء الانتداب الى اكثر من ٢٦ بالمئة في ١٩٣٥ : ١٠٠ بالمئة على السكر و ١٤٩ بالمئة على الدخان و ٢٠٨ على البنزين ، و ٤٠٠ بالمئة على الثقاب ، و ٢٦ بالمئة على القهوة(٤٥). ان طوق الحصار الاقتصادي تلخصه بصورة رمزية هذه الحكاية التي رواها المطران غريغوريوس حجار امام لجنة بيل في ١٩٣٧ : « كنت مرة في قرية الرامة في قضاء عكا ، وهنالك سمعت شكوى السكان (في) هذه البلدة وجوارها (التي) فيها اكبر موسم للزيتون والزيت النقي ، وطالما كرر (الاهالي) الشكاوى الى المندوب السامي عن استعمال معمل شيمن للزيت الصناعي ، (وهو المعمل) الذي تعززه الحكومة بان تعفي من الرسوم الجمركية كل ما يرد اليه من الفول السوداني ، الذي يستخرج منه الزيت ، وبعد ذلك يخلط هذا الزيت بزيت الزيتون ، وتباع باسعار دنيئة جدا ، وقد الح الاهالي في شكاوى (كذا بالاصل) متكررة بطلب حماية زيتهم من هذه الآفة ، فالفت الحكومة لجنة كلفتها بالاستماع الى شكاوى اهل القرية ، وتوجهت الى الرامة ، وما كان اشد دهشة هؤلاء وامتعاضهم عندما راوا على رأس هذه اللجنة مدير معمل شيمن نفسه»(٤٦). « انه ليس محزنا فحسب ، بل مسبب للاشمئزاز ان الضرائب في فلسطين تفرض على طبقات الشعب بالطريقة الاتية : تسمح الحكومة بان يكلف الرجل الذي يكون محصوله السنوي ٢٣ جنيها و ٣٧٠ ملا بدفع ٢٥ بالمئة من الضرائب ، بينما التاجر ، واصحاب المهن الحرة والمستخدمون الذين دخلهم الف جنيه في السنة ينالهم ١٢ بالمئة من جميع ضرائب الحكومة»(٤٧).

كان الفلاح الصغير والمتوسط يرزح تحت ذلك العبء، ليس فقط بسبب سياسة الافقار والسلب، ولكن بسبب الشعار الذي كان يرفعه الصهاينة : « اليد العاملة العبرية فقط » وشعار « الانتاج العبري فقط » وكان ذلك يؤدي « ليس فقط الى تشغيل الصناعيين والمزارعين اليهود لعمال يهود فحسب ، ودفع اجور اعلى ، ولكن ايضا لتحديد اسعار اعلى لمنتوجاتهم . ان مبدأ الانتاج العبري كان يشجع السكان اليهود على تفضيل المنتوجات اليهودية باسعارها الاعلىمنمنافستهاالعربية(٤٨). فاذا تذكرنا — كما رأينا في السابق — ان معظم المواد الخام كانت معفاة من الضرائب ، وان الضرائب الجمركية كانت عالية على السلع المستوردة والتي كانت تنتج المصانع اليهودية في فلسطين مثلها ، ادركنا ان شعار « الانتاج العبري فقط » كان شعاراً يتحمل عبئه الفقراء العرب بالدرجة الاولى مقابل ذلك كانت الطبقة التي اصطلح على تسميتها بطبقة « الافندية » والتي تعيش في المدن ، تحصل على الجزء الاوفر من دخلها من الارض الزراعية المؤجرة للفلاحين ومن فوائد الديون التي كانوا يقدمونها للفلاح — وفي الثلاثينات لم يكن هؤلاء الافندية قد شرعوا بتوظيف اموالهم في الصناعة وفي الاعمال في المدن (شرعوا في ذلك مع بداية الاربعينات على نطاق محدود) ، ولكن حتى هذا الابتزاز كان يشكل بالنسبة للفلاح شرا اقل فتكا من شر الصهيونية ، فاستغلال «الافندية» ، الطبقة التي نمت حول الارستقراطية الاقطاعية وكسبت حمايتها منذ الحكم التركي ، لم يكن يصل الى حد الاقتلاع،وكانت «المؤسسات» التي نمت منذ عهود سحيقة حول هذه العلاقات (الحمولة، العائلة ، العشيرة ، الطائفة .. الخ) تجعل ذلك التناقض الفادح يبدو اقل خطرا ،